A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

PCT/WG/17/12
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 ديسمبر 2023

الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة السابعة عشرة
جنيف، من 19 إلى 21 فبراير 2024

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير الدورة الثلاثين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة الثلاثين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/MIA)، الذي عُقد افتراضياً في جنيف في الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2023. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس على مُلخَّص رئيس الاجتماع غير الرسمي الثالث عشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي عُقد افتراضياً في جنيف يومي 30 و31 أكتوبر 2023، أي قبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. *إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة الثلاثين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/30/10)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)

الدورة الثلاثون، جنيف، من 1 إلى 3 نوفمبر 2023

ملخص الرئيس
(أحاط الاجتماع علماً به؛ وهو مُستنسَخ من الوثيقة PCT/MIA/30/10)

مقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته الثلاثين افتراضياً في الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2023.

2. وقد شاركت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية عن بُعد في الدورة: مكتب النمسا للبراءات، ومعهد البرازيل الوطني للملكية الصناعية، ومكتب كندا للملكية الفكرية، والإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع المصري، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، ومكتب فنلندا للبراءات والتسجيل، ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب إسرائيل للبراءات، ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب السويد للملكية الفكرية، ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكارات، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

4. وتولى السيد توماس مارلو (الويبو) مهام أمين الاجتماع.

افتتاح الدورة

5. رحَّب بالمشاركين السيد تسويوشي إيسوزومي، مدير أول، إدارة خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات، نيابةً عن المدير العام للويبو.

انتخاب الرئيس

6. ترأَّس الدورة السيد تسويوشي إيسوزومي.

اعتماد جدول الأعمال

7. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة PCT/MIA/30/1 Prov. 2.

إحصاءات معاهدة البراءات

8. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدَّمه المكتب الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة البراءات.[1]

المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

9. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة الوارد في المرفق الثاني بهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس، وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي.

الخدمات الإلكترونية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

10. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/9.

[1] تُتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=622511.

11. ذكّر مكتب إسرائيل للبراءات بالأحداث المروعة التي وقعت في 7 أكتوبر 2023، وطلب من المكاتب الإعلان عن نطاق التدابير المحتملة لوقف الإجراءات المتاحة في بلدانها فيما يتعلق بطلبات البراءات والتصاميم والعلامات التجارية لمجتمع الملكية الفكرية في إسرائيل الذي عانى من هذه الأحداث.

12. وأعربت الإدارات الدولية عن تقديرها للخدمات الملائمة والإمكانيات التي أتاحها المكتب الدولي للمودعين والمكاتب من خلال مختلف خدماته الإلكترونية، ومن بينها النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) المتاح لفائدة الإدارات الدولية، مثل طلب الوثائق الناقصة، ونظام إرسال نسخة البحث، والتحسينات الإضافية المتوقعة من خلال المشاريع التي تعمل على تمكين الاتصالات الإلكترونية ومعالجة النصوص الكاملة. وأفادت العديد من المكاتب، باعتبارها إدارة دولية، بأنها استفادت من التحسينات الأخيرة، بما في ذلك توفير بيانات ببليوغرافية غير لاتينية ضمن نسخ البحث الإلكترونية، وزيادة إرسال وثائق الطلبات في أنساق نصية إلكترونية كاملة، والتحسينات في وظائف النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لفائدة المكاتب. وأعربت إحدى الإدارات عن شاغل مفاده أن نسخ البحث من بعض مكاتب تسلم الطلبات قد شهدت تأخيرات طويلة، وطلبت إجراء تحسينات على توقيت الإرسال من قبل مكاتب تسلم الطلبات.

13. وأيّدت الإدارات على نطاق واسع الهدف الطويل الأجل المتمثل في تقديم جميع تقارير البحث بنسق XML، رغم أن بعض الإدارات أشارت إلى أن التخطيط لأعمالها الخاصة بتحديث تكنولوجيا المعلومات يتطلّب أن يكون تنفيذ التقارير بنسق XML في موعد يتجاوز عام 2024. وأفادت إحدى الإدارات بأنها ستكون مستعدة لبدء المناقشات بشأن المتطلبات التقنية لتسليم التقارير بنسق XML.

14. وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي إلى إلغاء المراسلات الورقية من المكاتب إلى المودعين، أعرب الإدارات التي تضع في اعتبارها هدف الرقمنة المشترك هذا عن تطلعها إلى العمل مع المكتب الدولي بشأن التفاصيل التقنية في أقرب وقت ممكن.

15. وأشار المكتب الدولي إلى اقتراح بتحسين تحذيرات المهل الزمنية لمستخدمي المكاتب في النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات. وأعرب المكتب الدولي أيضاً عن تقديره للتعليقات والبيانات المؤيدة لتطوير الخدمات الإلكترونية لمعاهدة البراءات، ولا سيما تلك التي تتطلّع إلى مزيد من التطورات في مجال الاتصالات الإلكترونية والمناقشات المقبلة المتعلقة بمعالجة النصوص.

16. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/30/9.

الكلمات الواردة في الرسوم

17. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/6.

18. وأشارت الإدارات الدولية إلى دعمها للنسق الجديد المقترح بشأن رسوم صفحات الغلاف وإتاحة نص رسوم صفحات الغلاف كحقل قابل للبحث. وقالت إحدى الإدارات إنه بغض النظر عن أي ترتيبات خاصة بالمرحلة الدولية، سيبقى من الضروري أن يقدم مودعو الطلبات رسوم مترجمة بالكامل عند الدخول في المرحلة الوطنية إذا لم يكن النص وارداً باللغة الصحيحة بالنسبة إلى دورها كمكتب معين. ورداً على استفسار من إحدى الإدارات، أشار المكتب الدولي إلى أن نية التوقف عن إضافة علامات إلى الرسوم لتحديد أجزاء النص (على سبيل المثال "AA" و"BB") هي جزء أساسي من الترتيب إذ يساعد ذلك على تجنب أي حاجة إلى تعديل الرسم نفسه.

19. وعلى المدى الطويل، اتّفقت الإدارات الدولية على أهمية مراجعة القاعدة 11 بشكل مناسب للإقرار بالاحتياجات الحالية للمعالجة الإلكترونية. وفي حال وجود أي اختلاف بين القاعدة والمدى الذي ينبغي به إنفاذها في المرحلة الدولية بعد هذه المراجعة، اتّفقت الإدارات على أن مصطلح "نشر دولي موحد بما فيه الكفاية" يحتاج إلى تعريف مناسب. وعند تحديد الاحتياجات إلى نسخة مستقبلية من القاعدة 11، يتعيّن الاستماع إلى شواغل مودعي الطلبات والنظر في القضايا الخاصة باللغات المختلفة.

20. وأشار المكتب الدولي إلى أنه لا يقترح حالياً أي تغييرات على الإجراءات التي يتعين على مكاتب تسلم الطلبات اتخاذها. وعلى وجه الخصوص، لم يكن من المستصوب البدء في دعوة مودعي الطلبات إلى تقديم أوراق بديلة للرسوم من أجل تصحيح نقص يتمثل في ذكر كلمات غير مسموح بها بموجب القاعدة 11 إذ إن ذلك لن يكون قابلاً للتصحيح عادةً في المرحلة الدولية (رغم أن إحدى الإدارات أشارت أنه باعتبارها مكتباً معيناً فإنها تطلب في بعض الأحيان مثل هذه التصحيحات في المرحلة الوطنية). ومع ذلك، فإن المكتب الدولي يرحب بأن يقوم فاحصو البحث بإيلاء اهتمام أكبر لاختيار رسوم لصفحة الغلاف لا تحتوي على كلمات أو تحتوي على كلمات قليلة، إذ تمكّن هذه الرسوم من تمثيل الاختراع بشكل أفضل من الرسم الذي يختاره مودع الطلب لصفحة الغلاف إذا كان هذا الرسم يحتوي على العديد من الكلمات.

21. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/30/6 وشجّع المكتب الدولي على إيلاء الأولوية للعمل على تحديث القاعدتين 11 و26 من معاهدة البراءات، مع مراعاة التعليقات المذكورة أعلاه.

الاستشهاد بالكشف غير المكتوب

22. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/5.

23. واتفقت الإدارات الدولية على أنه من المستحسن توسيع تعريف "حالة التقنية الصناعية السابقة" ليشمل الكشف غير المكتوب، بما يتماشى مع معظم القوانين الوطنية، ومن شأن ذلك أن يبسّط الإجراءات بشكل عام. وبناءً على ذلك، قد يكون من المفيد للفريق العامل لمعاهدة البراءات أن ينظر في اقتراح محدّد لتعديل القاعدتين 33 و64 من معاهدة البراءات والأحكام ذات الصلة لهذا الغرض، مع بالإقرار بأن القرار بشأن موعد تقديم الاقتراح النهائي إلى الجمعية قد يعتمد على عوامل إضافية غير عامل الصياغة القانونية. ولاحظ المكتب الدولي أنه قد وردت بعض التعليقات أثناء النظر في الوثيقة PCT/MIA/29/2، لكنه قال إنه يرحّب بأي تعليقات غير رسمية أخرى بعد الاجتماع بشأن المسودة المؤقتة من تلك الوثيقة من أجل المساعدة في إعداد اقتراح عالي الجودة.

24. واعتبرت الإدارات الدولية بشكل عام أن إنشاء مستودع مركزي للكشف غير المكتوب هو هدف منشود من حيث المبدأ، لكنها أقرّت بوجود عدد كبير من العوائق أمام إنشائه واستخدامه بفعالية. وقالت إن هناك حاجة إلى أنظمة لتسجيل أوجه الكشف ذات الصلة بشكل يبقى فيه المحتوى متاحاً على مدى السنوات القادمة. ويتعيّن النظر في قضايا حق المؤلف وشروط تقديم الخدمة من أجل تحديد ما إذا كان للإدارات الدولية الحق في نسخ أوجه الكشف، ومن سيكون له الحق في النفاذ إلى النُسخ (على سبيل المثال، مودعو الطلبات والمكاتب المعينة والأطراف الثالثة)، وما هي الظروف التي يمكن فيها منح النفاذ إلى النسخ (على سبيل المثال، هل هناك فرق فيما إذا كان المصدر الأصلي لا يزال متاحاً أم لا؟). ويتعين مراعاة الأعباء على الفاحصين عند إعداد نسخ من أوجه الكشف غير المكتوب وعند وضع أي متطلبات من أجل ضمان تطبيق العلامات، مثل الإشارة إلى ما إذا كان ينبغي أن يكون الإفصاح متاحاً للجمهور أم لا. وفي بعض الإدارات الدولية، يوجد أنظمة قائمة أو قيد التطوير لتدوين أوجه الكشف غير المكتوب والاحتفاظ بمستودعات وطنية تتمتع أشكال مختلفة من ضوابط النفاذ.

25. ولاحظ المكتب الدولي أن العنصر الجوهري للمستودع المركزي موجود بالفعل - فقد تسنّى للإدارات الدولية بالفعل إرسال نسخ من الوثائق إلى المكتب الدولي والتي ستُتاح بنسق PDF من خلال النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات لفائدة مودعي الطلبات والمكاتب المعينة، ولكن ليس لعامة الناس؛ والأمر متروك لإدارة البحث الدولي لتحديد ما إذا كان ترخيصها للحصول على نسخ من المؤلفات خلاف البراءات يغطي الإتاحة للجمهور بموجب تلك الشروط. ومن الناحية التقنية، ينبغي ألّا يكون من الصعب بشكل خاص توسيع نطاق هذا الترتيب لكي يشمل إيداع أنساق أخرى إلى جانب نسق PDF. وتتعلق المشاكل الرئيسية الخاصة بالجانب التقني والتكلفة بما إذا كان من المطلوب التحقّق من سلامة هذه المستندات وتحديد مساحة التخزين الإضافية المحتملة الضرورية لأنساق الملفات الأخرى.

26. وعلاوة على ذلك، فقد جرى النظر من قبل في المسائل المتعلقة بحق المؤلف في المؤلفات خلاف البراءات، ولم يكن هناك حل عملي كامل. واقترح المكتب الدولي أنه لتحقيق بعض التقدم، سيكون من المستصوب تحديد أسئلة ملموسة قد تساعد في معالجة أجزاء كبيرة من المشاكل المواجهة. وقال إن هناك مسألتين محددتين يمكن دراستهما وهما: "1" الأنظمة (سواء أكانت أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو تعليمات الفاحصين) قيد التطوير أو التي تستخدمها الإدارات الدولية لتناول أشكال الكشف غير المكتوب وتدوينها بطريقة تسمح بعرض المحتوى بشكل كافٍ من أجل تحديد جوانب الكشف ذات الصلة في وقت لاحق، حتى ولو لم يعد الكشف الأصلي متاحاً أو لم يتسنَ التأكد من أن المواد المتاحة حالياً مطابقة لما تم عرضه في تاريخ سابق؛ "2" وتحليل أنواع وأصول أوجه الكشف غير المكتوب المذكورة في تقارير البحث الوطنية والدولية، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك مجموعات كبيرة من الاستشهادات التي يمكن إيجاد حل مرض لها فيما يتعلق حق المؤلف، حتى ولو لم يكن ذلك حلاً كاملاً يغطي جميع الحالات.

27. ودعا الاجتماع المكتبَ الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) إعداد مسودة تعديلات على القاعدتين 33 و64 والأحكام ذات الصلة لمعاهدة البراءات لكي ينظر فيها الفريق العامل لمعاهدة البراءات؛

(ب) وإنشاء بنود في صفحة الويكي الخاصة بالفريق الفرعي المعني بالجودة بهدف السعي إلى الحصول على معلومات عن الأنظمة التي تستخدمها الإدارات الدولية لتسجيل أوجه الكشف غير المكتوب وأي تحليل يمكن للمكتب الدولي أو الإدارات الدولية إجراؤه فيما يتعلق بأوجه الكشف غير المكتوب يسمح بمعالجة قضايا حق المؤلف.

اقتراح لتعزيز تحسين تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب

28. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/7.

29. وأيدت الإدارات التي تناولت الكلمة اقتراح الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية بشأن بدء المناقشات حول المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة مع اقتراحات لتعديل المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات بشأن الطريقة التي يملأ بها الفاحص تقرير البحث الدولي (الاستمارة PCT/ISA/210) والرأي المكتوب (الاستمارة PCT/ISA/237). وطلبت العديد من الإدارات مزيداً من التفاصيل بشأن البنود ذات الأولوية المحددة في الفقرة 8 من الوثيقة فيما يتعلق بالعمليات التي تحتاج إلى توضيح في البنود من (ب) إلى (د)، و"موقع الملء" في البند (ج)، وعلاقة معيار الويبو ST.14 بالاقتراحات الرامية إلى تعديل المبادئ التوجيهية للاستشهاد بالمؤلفات خلاف البراءات والمواد المكشوفة على الإنترنت. وأعربت إحدى الإدارات عن استعدادها لمشاركة تعليماتها الموجهة إلى الفاحصين بشأن طريقة ملء الأجزاء المختلفة من هذه الاستمارات، بما في ذلك الإطارين رقم 7 و8 في الاستمارة PCT/ISA/237.

30. ورداً على سؤال من إحدى الإدارات حول دمج الاستمارتين PCT/ISA/210 وPCT/ISA/237، ذكر المكتب الدولي أن هذا سيتطلّب إعادة هيكلة كبيرة للأنظمة والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الترجمة والنشر، فضلاً عن الخطر المتمثل في ارتفاع تكاليف التنفيذ بالنسبة إلى المكاتب أو المكتب الدولي على السواء، إن لم يُدرس الأمر بشكل صحيح. وأشار المكتب الدولي إلى أنه على استعداد لتقديم تقرير إلى دورة مقبلة للاجتماع يتضمن تحليلاً كاملاً لدمج الاستمارتين.

31. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/30/7، ووافق على بدء المناقشات حول المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة بشأن اقتراحات تعديل المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات، فيما يخص البنود ذات الأولوية في الوثيقة، مع مراعاة الأسئلة التي طرحتها الإدارات أثناء المناقشات. ودعا الاجتماع المكتب الدولي أيضاً إلى مواصلة النظر في دمج الاستمارتين PCT/ISA/210 وPCT/ISA/237 من أجل تقديم تقرير بهذا الشأن إلى دورة مقبلة.

البحث والفحص التعاونيان في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بين مكاتب الملكية الفكرية الخمسة: التقرير النهائي

32. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/3.

33. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات ومكاتب الملكية الفكرية الخمسة الأخرى إلى أن المشروع التجريبي للبحث والفحص التعاونيين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات قد حقق الكثير على الرغم من الاستنتاج الذي يقول إنه ينبغي عدم إدخال هذا الترتيب رسمياً في نظام معاهدة البراءات في الوقت الحالي. وأعربت الإدارات التي تناولت الكلمة عن تقديرها للعمل المنجز بشأن هذا المشروع التجريبي وأوضحت فوائد الجمع بين نتائج البحث التي يقدمها الفاحصون العاملون في مختلف المكاتب من أجل تحسين جودة تقرير البحث الدولي النهائي والرأي المكتوب. ومع ذلك، أشارت إحدى الإدارات إلى أن الصعوبات المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع التجريبي في إطار معاهدة البراءات تفوق الفوائد. ولاحظت إدارة أخرى أن مشروعاً تعاونياً كهذا يشكل رغم ذلك إطاراً جيداً لمناقشة جودة منتجات معاهدة البراءات ودعت مكاتب الملكية الفكرية الخمسة إلى تقديم معلومات إضافية لدعم هذه المناقشات.

34. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/30/3.

الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات: تقرير مرحلي

35. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/2.

36. وعرض مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن يكون إدارة البحث الدولي من أجل تنسيق وقيادة أول استعراض شامل لقائمة عناصر المؤلفات خلاف البراءات في الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات من قبل فرقة العمل الدائمة في مايو 2026. ودعا المكتب الدولي إلى إنشاء مساحة عمل افتراضية لخبراء المؤلفات خلاف البراءات من إدارات البحث الدولي من أجل التعاون في الأعمال التحضيرية لهذا الاستعراض، الذي ينبغي إكماله بحلول نهاية عام 2025، بما في ذلك تحديد الإدارات الدولية للتغييرات التي ستود تقديمها للاستعراض.

37. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/30/2 وقبِل العرض المقدّم من مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية من أجل قيادة الاستعراض الشامل لقائمة عناصر المؤلفات خلاف البراءات في الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات في مايو 2026.

فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل: تقرير مرحلي

38. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/8.

39. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات على وجه الخصوص إلى العمل المنجز في تطوير حزمة أداة الويبو للتسلسل التي سيُتاح الإصدار التالي لها في أوائل عام 2024 مع التركيز على تحسين أداء كلا مكوني الحزمة، إضافة إلى إعداد الإصدار 1.7 لمعيار الويبو ST.26 الذي يُتوقع أن تعتمده الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير) وأن يدخل حيز النفاذ في 1 يوليو 2024.

40. وإجابةً على سؤال من إحدى الإدارات بشأن الفقرتين 16 و17 من الوثيقة، ذكر المكتب الدولي أن العمل في فرقة العمل المعنية بالتحول الرقمي بشأن التبادل الإلكتروني للوثائق ذات الأولوية والنسخ المصدقة قد أدى إلى إعداد مسودة معيار جديد ستُنشر قريباً كاقتراح ستنظر فيه أيضاً الدورة الحادية عشرة للجنة المعايير، وتعتمده. وفيما يتعلق بالعمل المذكور في الفقرة 17، أشار المكتب الدولي إلى أن فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل لديها ولاية مستمرة لإجراء أي مراجعة ضرورية لمعيار الويبو ST.26، وسيُنظر في هذه المراجعة في الدورات المقبلة للجنة المعايير عندما تكون جاهزة.

41. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/30/8.

تمديد مدة تعيين إدارات البحث والفحص التمهيدي الدوليين

42. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/30/4.

43. وأقرّت الإدارات الدولية بأهمية الإعداد المسبق لتمديد تعيينات إدارات البحث والفحص التمهيدي الدوليين. ورحّبت الإدارات بإمكانية إيجاد سبل لتبسيط إدارة التعديلات على الاتفاقات بموجب المادة 16"3" من معاهدة البراءات، ولا سيما فيما يتعلق بتغييرات الرسوم. وفي هذا الشأن، أعربت إدارتان أيضاً عن اهتمامهما بزيادة المرونة في توسيع نطاق اختصاص الإدارة للتعامل مع الطلبات المودعة في مكاتب تسلم الطلبات الإضافية. ومع ذلك، أعربت إحدى الإدارات عن موافقتها بشأن تغيير مبالغ الرسوم فقط.

44. وفيما يتعلق بتوقيت إجراء التمديد، أشارت إدارتان إلى الوقت اللازم بعد موافقة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات على الاتفاقات الجديدة من أجل استكمال الإجراءات المحلية للتصديق من قبل برلماناتهما الوطنية قبل أن يتم التوقيع على الاتفاقات وتدخل حيز النفاذ. واقترحت إحدى الإدارات أنه قد يكون من الضروري إدراج حكم بشأن شبكة الأمان في حالة حدوث تغير كبير في الظروف في الفترة بين موافقة الجمعية وبدء نفاذ الاتفاقات، حينما يتطلّب الأمر مزيداً من التفكير.

45. واستجابة للمخاوف التي أعربت عنها إحدى الإدارات الدولية بشأن خطر الحد من قدرة لجنة التعاون التقني لمعاهدة البراءات على استعراض الإدارات الدولية بكفاءة، أكّد المكتب الدولي على أن الهدف من الاحتمالات المبينة في الفقرات من 5 إلى 7 من الوثيقة PCT/MIA/30/4 هو إثارة المناقشة. وقال إن من واجب لجنة التعاون التقني استعراض طلبات تمديد التعيين بالقدر الذي يجعل أعضاء اللجنة واثقين من أن اللجنة يمكنها تقديم مشورتها إلى جمعية معاهدة البراءات بشأن تمديد أي تعيين. ومن المهم مراجعة جميع المتطلبات الدنيا، وليس فقط تلك التي ستدخل حيز النفاذ في يوليو 2026. ولا يسعى المكتب الدولي إلى تقييد وصول اللجنة إلى المعلومات، بل إلى إيجاد طرق لتقديم المعلومات اللازمة إلى اللجنة لكي يتسنى لأعضائها استعراض الطلبات بكفاءة دون أن تبذل الإدارات الدولية جهوداً لإصدار وثائق قد لا تفي بغرض الاستعراض. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه من الأفضل أن تحتوي طلبات تمديد التعيين على جميع المواد ذات الصلة بكل إدارة دولية في وثيقة واحدة، ولكن إذا اعتُبر من المناسب الإشارة إلى وثائق خارجية مثل التقارير السنوية عن أنظمة إدارة الجودة، فينبغي للمكتب الدولي أن يقدم جدولاً يحدّد جميع المواد ذات الصلة. ويرحّب المكتب الدولي بتقديم مزيد من المقترحات بشأن أفضل السُبل لإعداد الوثائق وإدارة دورة اللجنة التي تنظر في تمديد التعيينات.

46. ومع مراعاة التعليقات المقدمة، دعا الاجتماع المكتبَ الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة النظر في كيفية إجراء استعراض طلبات تمديد تعيين الإدارات الدولية بكفاءة؛

(ب) وبدء مناقشات غير رسمية مع الإدارات الدولية بشأن تحسين الاتفاقات بين المكتب الدولي والإدارات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بتبسيط عملية إجراء تغييرات على الرسوم واختصاص الإدارة.

العمل المقبل

47. أشار المكتب الدولي إلى أنه من المحتمل أن تُعقد الدورة القادمة لاجتماع الإدارات الدولية في شهر أكتوبر أو نوفمبر 2024. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه من المرغوب عقد اجتماعات شخصية مرة أخرى. وفضلت إحدى الإدارات عقد اجتماع مختلط يسمح

بالتفاعلات الشخصية ومشاركة الخبراء الذين ينضمون عن بُعد. وأحاط المكتب الدولي علماً بهذه النقاط، وأشار إلى أن التوقيت والنسق بالنسبة إلى الفريق الفرعي المعني بالجودة قد يختلفان تبعاً لترتيبات اجتماع الإدارات الدولية.

اختتام الدورة

48. اختتم الرئيس الدورة في 3 نوفمبر 2023.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول بالوثيقة PCT/MIA/30/10 الذي يحتوي على قائمة المشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني (بالوثيقة PCT/MIA/30/10)]

المرفق الثاني (بالوثيقة PCT/MIA/30/10)

الاجتماع الثالث عشر غير الرسمي للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات
جنيف، يومي 30 و31 أكتوبر 2023

ملخص الرئيس

1. رحَّب بالمشاركين السيد مايكل ريتشاردسون، مدير شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، نيابةً عن المدير العام للويبو، السيد دارين تانغ.

1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة بموجب الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

2. أشارت الإدارات الدولية إلى أن التقارير المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة أصبحت الآن كاملة تماماً ولم يكن لديها أي تعليقات على محتوى التقارير أو شكلها.

3. ووافق الفريق الفرعي على وجوب نشر تقارير الجودة، والتوصية بمواصلة الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة باستخدام آلية الإبلاغ الحالية.

(باء) تعقيبات مُستقاة من الاستعراض الثنائي لأنظمة إدارة الجودة لدى الإدارات الدولية

4. خلصت جميع الإدارات الثمانية التي شاركت في جلسات الاستعراض الثنائي أن هناك فائدة في كل من الاستعراض الثنائي القياسي والأنساق الجديدة لجلسات المناقشة للمجموعات الصغيرة، وأوصت بأنه ينبغي للإدارات الأخرى المشاركة في المستقبل. وقد أتاح كلا الشكلين تبادلاً مفيداً للمعلومات في إطار غير رسمي حول مواضيع مختلفة ذات صلة بإدارة الجودة، وتعلم المزيد عن العمل في المكاتب الأخرى بما يتجاوز ما يمكن ذكره في التقارير المكتوبة عن أنظمة إدارة الجودة. وبالنسبة إلى جلسات الاستعراض الثنائي القياسية، تم تفضيل فترة 90 دقيقة على 60 دقيقة، وكان التواصل في كثير من الأحيان في كلا الاتجاهين وليس فقط من الإدارة المعنية بالاستعراض إلى الإدارة التي يُستعرض نظام إدارة الجودة الخاص بها. وفيما يتعلق بمناقشات المجموعات الصغيرة، رأت الإدارات أنه من المفيد تبادل بعض المعلومات أو الأسئلة مسبقاً من أجل توفير نقطة بداية للمناقشات، ووضع ميسر للجلسة. ورأت إحدى الإدارات أن الحد الأقصى لعدد الإدارات المشاركة ينبغي أن يكون خمس إدارات في مناقشات المجموعات الصغيرة، إذ يصبح من الصعب تبادل الآراء من جميع الإدارات إذا زاد العدد عن ذلك، في حين رأت إدارة أخرى أن ثلاث إدارات مشاركة قد يكون عدداً قليلاً جداً. وإذا اجتمع الفريق الفرعي حضورياً في المستقبل، يُقترح أن تُعقد جلسات الاستعراض الثنائي القياسية كمناقشات إلكترونية خلال الأسبوع الذي يسبق الاجتماع من أجل إتاحة المجال لمشاركة مزيد من الخبراء.

5. وأشار المكتب الدولي إلى أن الإدارات المشاركة كانت راضية عن كل من الاستعراض الثنائي القياسي والأنساق الجديدة لمناقشات المجموعات. وبناءً على طريقة اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة في المستقبل، فإن المكتب الدولي على استعداد للنظر في إمكانيات أخرى لعقد جلسات الاستعراض مثل الاجتماع شخصياً على هامش اجتماع الفريق العامل لمعاهدة البراءات. ويمكن أيضاً تغيير الاستعراض الثنائي القياسي لكي يصبح جلسة أطول مع إدارة واحدة بدلاً من اجتماعين منفصلين مع إدارتين مختلفتين.

6. وأحاط الفريق الفرعي علماً بالتعقيبات الواردة من جلسات الاستعراض الثنائي، واتفق على ضرورة مشاركة الإدارات الدولية المهتمة في جلسات استعراض أنظمة إدارة الجودة لدى الإدارات الأخرى، في كل من الاستعراض الثنائي وأنساق المناقشة للمجموعات الصغيرة. وسينظر المكتب الدولي في كيفية عقد جلسات الاستعراض ويدعو إلى تقديم تعليقات بشأن توقيت هذه الجلسات ونسقها.

2. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) استقصاء بشأن استراتيجيات البحث

7. شكرت الإدارات المكتب الدولي على إجراء الاستقصاء. وقالت إن النتائج مفيدة من أجل توجيه الأعمال المستقبلية في هذا المجال. وأشارت عدة إدارات إلى أنها لا تزال تستعرض النتائج وستنشر المزيد من الاقتراحات على صفحة الويكي في الوقت المناسب. وقالت إحدى الإدارات إلى أنها تجري بانتظام استقصاءاتها بشأن عملها ككل، بما في ذلك استراتيجيات البحث. ويُتاح أحدث تقرير لها عن هذه الاستقصاءات على موقعها الإلكتروني، وأشارت إلى أن 80 في المائة من مستخدميها راضون للغاية عن أعمال البحث الدولية التي تقوم بها. وعلاوة على ذلك، أشارت الإدارة إلى أن أحد الشروط الأساسية لمناقشة استراتيجية البحث هو ألّا يُستخدم الاستقصاء لفرض مواءمة الممارسات في هذا المجال، ولكن يُقصد منه بالأحرى إتاحة الفرصة لجمع معلومات من مستخدمي استراتيجيات البحث التي يمكن للإدارات أن تنظر فيها بشكل فردي. وأُعدت استراتيجيات البحث في المقام الأول لفائدة الإدارات التي تجري البحث، وقد تكون احتياجاتها غير متوافقة مع أهداف مكتب آخر أو مستخدمين آخرين.

8. ورداً على اقتراح مفاده أنه سيكون من الأفضل أن تشكل استراتيجية البحث جزءاً من تقرير البحث الدولي، لاحظ المكتب الدولي أن تخصيص مساحة كبيرة لذلك سيكون له تأثير كبير على عرض التقرير وسيؤدي إلى تكاليف كبيرة جداً إذا وردت الاستراتيجية في الجزء المطلوب ترجمته من تقرير البحث الدولي. واقتُرح تناول هذه المسألة في سياق الاقتراح الرامي إلى تعزيز تحسين تقارير البحث الدولي والرأي المكتوب في إطار معاهدة البراءات، الذي ينظر فيه اجتماع الإدارات الدولية.

9. وعلى الرغم من أن الإدارات ليست مستعدة بعد لاتخاذ أي خطوات فعّالة أخرى في هذا المجال، فقد رأت بعض الإدارات أنه سيكون من المفيد تقديم ملخص للاستقصاء إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات، لإطلاع أعضاء الفريق والمراقبين فيه وكذلك المستخدمين المشاركين في الاستقصاء، ولتمكين مجموعات المستخدمين والمكاتب المعينة من تقديم المزيد من التعقيبات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار. ومع ذلك، رأت إحدى الإدارات أنه ينبغي عدم القيام بذلك، خاصةً فيما يتعلق باستقصاء المستخدمين. ومن الأفضل أن تقوم كل إدارة بتحليل التعقيبات التي قدمها مستخدموها في أي سياق كان، ومشاركة هذه المعلومات مع مستخدميها باستخدام قنواتها القائمة. وترى هذه الإدارة أنه ينبغي عدم اتخاذ أي إجراء آخر حتى تنتهي الإدارات من تحليلها الخاص وينظر الفريق الفرعي في الاستجابات المحتملة.

10. ووافق الفريق الفرعي على أنه ينبغي للمكتب الدولي أن يعدّ على صفحة الويكي مسودة وثيقة للنظر فيها، مما يسمح بالتوصل إلى توافق في الآراء حول أفضل السبل للإبلاغ عن الاستقصاءات بطريقة تلبي مصالح الإدارات وشواغلها.

(باء) البنود الموحدة

11. أشارت الإدارات الدولية إلى اكتمال العمل على تطوير منهجية "المنطق الأدنى" فيما يتعلق بوحدة الاختراع ضمن المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات، واعتبرت أن الوقت قد حان للعودة إلى تطوير الشروط القياسية في هذا المجال. وينبغي أن يوفر ذلك فوائد في تحسين الممارسة المتسقة، على الرغم من أنه لا بد من الاعتراف بأن الفاحصين يجب أن يكونوا أحراراً في اختيار أفضل طريقة لعرض الحجج في حالات محددة، وأن بعض الإدارات الدولية ستواصل تطوير واستخدام شروطها القياسية الخاصة في هذا المجال.

12. وأوصى الفريق الفرعي بأن تعمل الإدارات على وضع شروط قياسية تتعلّق بوحدة الاختراع ورحّب بالعرض المقدّم من مكتب كندا للملكية الفكرية لقيادة العمل، استناداً إلى الأمثلة الموافق عليها للفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيد الدولي كنقطة انطلاق.

(جيم) إتاحة بدائل للمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي التي تختارها كل إدارة دولية

13. رحّبت الإدارات الدولية باقتراح مكتب كندا للملكية الفكرية للتحديد والتدوين الواضح للنُهج المختلفة التي تختارها الإدارات في المواضع التي تقوم المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات بإتاحة خيارات. وأشارت إحدى الإدارات أيضاً إلى أنه قد تكون هناك ممارسات بديلة لم تُذكر في المبادئ التوجيهية، ويمكن للتعميم الصادر لتحديد الممارسات المختلفة بين البدائل المقدمة في المبادئ التوجيهية أن يسأل أيضاً عن مجالات الممارسة التي قد توجد فيها اختلافات ولكن لم يُعترف بها. ومن المهم أن تكون المعلومات المتعلقة بالممارسات البديلة في إطار المبادئ التوجيهية دقيقة وحديثة، ولكن أُقر بأن هذا المجال لا يتطوّر بسرعة، ولذلك فمن المرجح أن يكون هذا الجهد لمرة واحدة في الأساس. ومع ذلك، أعرب المكتب الدولي عن أمله في أن يؤدي الإجراء الخاص بتحديد الممارسات المختلفة في حد ذاته إلى إثارة درجة معينة من الاستعراض من قبل الإدارات. وأشارت بعض الإدارات بالفعل إلى ممارساتها الخاصة، ولُوحظ أنه سيكون من المستحسن إنشاء روابط موثوقة لأوصاف هذه الممارسات على

المواقع الإلكترونية للإدارات. واقترح المكتب الدولي أنه سيكون من الأفضل تحديد التفاصيل الدقيقة للعرض وكيفية توفير روابط موثوقة للمعلومات المفضّلة بمجرد معرفة المعلومات الأساسية.

14. وأوصى الفريق الفرعي بأن يقوم المكتب الدولي، بمساعدة مكتب كندا للملكية الفكرية وجهات أخرى إذا لزم الأمر، بإعداد تعميم يطلب تقديم تفاصيل عن البدائل التي تختارها كل إدارة دولية لمختلف القضايا التي تقرّ المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات بأنه يوجد فيها اختلافات في الممارسة، إضافة إلى ذكر أي مجالات أخرى قد تكون فيها اختلافات لا يُعترف بها.

3. خصائص تقارير البحث الدولي

15. رحّبت الإدارات الدولية بإدخال خدمة تفاعلية لعرض خصائص تقارير البحث الدولي. وقالت إن ذلك يتيح طريقة أسهل للنظر إلى البيانات وإجراء أنواع مختلفة من المقارنات التي تهم الإدارات. ولم تُقترح أولويات محددة من أجل تطويرها جوهرياً، لكن الإدارات أعربت عن أملها في القدرة على اختيار ألوان محددة للخطوط من أجل تسهيل قراءة المخططات، وكذلك القدرة على اختيار المواعيد النهائية، على وجه الخصوص، من أجل القدرة على استبعاد السنة الأخيرة من المخططات، التي لا توجد بيانات عنها حتى الآن.

16. ودعا الفريق الفرعي المكتبَ الدولي إلى مواصلة تطوير مناظر تفاعلية للخصائص التي تم توفيرها من خلال قاعدة بيانات إحصاءات الويبو بشأن الملكية الفكرية.

6. أفكار أخرى لتحسين الجودة

17. أشارت إحدى الإدارات إلى المشروع التجريبي المفيد الذي نفذته والعديد من الإدارات الدولية الأخرى للحصول على تعقيبات حول تقارير البحث الدولي من مكتب معين، ودعت المكتب الدولي إلى المساعدة في تحديد كيفية توسيع هذا المشروع التجريبي. ووافق المكتب الدولي على أن المشروع التجريبي يبدو مفيداً، ولكن توجد تحديات في الارتقاء به على نطاق واسع، إضافة إلى تكاليف كبيرة محتملة بالنسبة إلى كل من المكاتب الوطنية والمكتب الدولي. وسيعمل المكتب الدولي مع المكاتب المعنية للنظر في القضايا وما إذا كان من الممكن المضي قدماً بها إما داخل المجموعة الصغيرة الحالية، أو إجراء مناقشة أوسع داخل الفريق الفرعية.

18. وبعد دعوة من المكتب الدولي لاقتراح أساليب عمل جديدة من أجل تحسين التفاعل وتحقيق المزيد من التقدم، أشارت إحدى الإدارات الدولية إلى المناقشات الديناميكية المنجزة في إطار مناقشات المجموعات الصغيرة واقترحت أنه قد يكون من المفيد تجربة تقسيمات إلى مجموعات أصغر من أجل مواضيع أخرى. وستعتمد الخيارات المناسبة على المواضيع وما إذا كانت الاجتماعات تُعقد حضورياً أو عن بعد. ولاحظت إحدى الإدارات الدولية أن الاحتفاظ بالنسق الافتراضي لجزء من المناقشات على الأقل من شأنه أن يسمح بمشاركة عدد أكبر من الخبراء مقارنة بالمشاركة الحضورية.

19. وأوصى الفريق الفرعي بمواصلة أنشطته الحالية، إلى جانب الأنشطة الجديدة أو المعدلة المشار إليها أعلاه.

[نهاية المرفق والوثيقة]